أكد أن الأخبار عندما تأتي عبر مصادر غير محددة أو أوساط مجهولة تفتقد للمصداقية

مكتب رئيس مجلس الأمة يدعو إلى عدم النقل عن الرئيس إلا بشكل رسمي ومعتمد

■ المرداس: هناك بنود سيتم تأجيلها في حال مناقشة الاستجوابين

دعا مكتب رئيس مجلس الأمة وسائل الإعلام المختلفة والمواقع الإخبارية في مواقع التواصل الاجتماعي إلى ضرورة عدم نسبة اي تصريح أو قول لرئيس المجلس إلا من خلال ما يصرح به الرئيس شخصيًا أو ما يصدر عن مكتبه من بيانات صحافية بشكل رسمي.

وقال المكتب في بيان صحافي " عندما يريد رئيس مجلس الأمة أن يدلي برأي ما أو توضيح موقف ما فإنه يقوم بذلك عبر تصريحه المباشر لوسائل الإعلام أو عبر كلمة أو خطاب أو عبر بيانات صحافية تصدر عن مكتبه بشكل رسمي، وعليه فإن النقل عنه عبر مصادر غير محددة أو أوساط مجهولة هو نقل يفتقد للمصداقية وهو غير ملزم به ".

وقال المكتب " فيما يتعلق بما نشرته إحدى الصحف الروسية و نقلته قناة "روسيا اليوم" قبل يومين بشأن المواطنة الروسية المحتجزة توضح بأن السلطات الروسية طلبت من كافة الجهات الرسمية الأخذ بعين الاعتبار بعض الظروف الإنسانية للمواطنة الروسية أثناء محاكمتها و ليس التدخل في المحاكمة وقد أثير هذا الطلب أثناء لقاء رئيس المجلس مع رئيسة المجلس الفيدرالي الروسي قبل أيام، وكان رد الرئيس واضحًا بأننا في الكويت لا نملك التدخل في القضاء الكويتي المستقل والنزيه ويمكنكم الطلب من القضاء بشكل مباشر عن طريق المحامين لأن الأمر بيد القضاء وحده ".

واختتم مكتب رئيس مجلس الأمة بيانه قائلًا " إننا ننشر هذا البيان منعًا للتأويل والتحريف الذي ينتهجه بعض السياسيين للأسف وللتحذير من النقل غير الرسمي عن الرئيس ".

القائم مترئسا اجتماع مكتب مجلس الأمة

على صعيد متصل عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال مراقب المجلس النائب نايف المرداس في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن المكتب ناقش جدول أعمال جلسة اليوم، والمدرج عليها الاستجوابين الموجهين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب مشيرا الى ان هناك بنودا اخرى سيتم تأجيلها في حال مناقشة الاستجوابين.

وأضاف أن المكتب وافق على تخصيص جلسات إضافية في شهر يونيو المقبل بحيث تكون في يوم الخميس عقب جلستي الثلاثاء الأربعاء المحددتين سابقا وذلك لمناقشة قوانين عدة لاسيما الخاصة بالميزانيات والحسابات الختامية.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي مايك بنس

■ تخصيص جلسات إضافية في يونيو المقبل بحيث تكون في يوم الخميس لمناقشة قوانين عدة

ورئيس مجلس النواب بول رايان عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث إطلاق النار على كنيس بمنطقة بواي في مدينة سان دييغو والذي أسفر عن مصرع شخص وإصابة آخر بجروح.

كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقية إلى رئيس البرلمان الاندونيسي بامبانغ سيوسانتيو عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي اجتاحت جزيرة "سومطرة" وأسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

وعبر الغانم في برقيته عن التعاطف التام مع الشعب الإندونيسي الصديق ، مؤكدا ثقته بقدرته على تجاوز آثار تلك الكارثة الطبيعية.

على أن يتم التسجيل إلكترونياً والسماح بالطعن أمام «التمييز»

«التشريعية» توافق على تعديلين بشأن مشروع قانون السجل العيني

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على تعديلين بشأن مشروع قانون نظام السجل العيني.

وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل عبدالله في تصريح صحافي عقب الاجتماع، إن اللجنة ناقشت بندا واحدا فقط وهو المتعلق بالتعديلات المقترحة على مشروع القانون في شان السجل العيني، وأقرت تعديلين على مشروع القانون.

وأوضح أن التعديل الأول ينص على أن يتم التسجيل إلكترونيا، في حين ينص التعديل الثاني على السماح بالطعن في قرارات لجنة التظلمات أمام محكمة التمييز بعد أن كان الطعن في السابق يتم أمام محكمة الاستئناف فقط.

طالبتهم بالتحقق من توافر الاعتماد المالي قبل الشروع بالعمل

«الميزانيات» تطلب إعادة النظر في آليات تشخيص الإعاقة واتخاذ إجراءات تجاه من يدعيها

لجنة الميزانيات والحساب الختامي

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه، وذلك بحضور وزير الشؤون الاجتماعية سعد إبراهيم الخراز.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن مصروفات الهيئة للسنة المالية الجديدة قدرت بـ 200 مليون دينار، في حين كانت مصروفاتها الفعلية نحو 174 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي.

وبين عبدالصمد أن اللجنة أكدت أهمية التزام الهيئة بقواعد تنفيذ الميزانية وتدعيم إداراتها المالية المختلفة بالأعداد الكافية من الموظفين والتركيز على تدريبهم، حيث إن تقريري ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين سجلا عددًا من الملاحظات والمخالفات المالية في هذا الشأن.

وضرب مثالًا على ذلك بأن الهيئة لا تقوم بالتحقق من توفر الاعتمادات المالية قبل البدء بالأعمال أو المشتريات، ما ينشأ عن ذلك التزامات مالية يجب سدادها إما عن طريق المخالفات المالية وإما باللجوء إلى وزارة المالية لإدراج اعتمادات مالية في ميزانية السنة المالية القادمة لسداد مستحقات سابقة وهو ما أفقد الميزانية دورها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

وبين أنه أدرج في ميزانية السنة المالية الجديدة مبلغ 800 ألف دينار لسداد مستحقات عن السنة المالية السابقة تخص الأجهزة الطبية الطبية (سماعات وكراسي متحركة) بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، كما أن هذا الأمر تكرر أيضا في الميزانية السابقة والتي أدرج فيها مبلغ 18 مليون دينار لسداد مستحقات تعليمية لذوي الإعاقة، مؤكدًا أن هناك مستحقات جديدة لم يتم حصرها ما يتطلب دراسة أسباب هذا الأمر من كل من الهيئة ووزارة المالية.

ونوه بأن اللجنة وجهت بإعادة النظر في الآليات المتبعة حاليًا في تشخيص نظام الإعاقة خاصة وأن هناك لغطا في هذا الجانب من أن عددًا من الحالات لا يتم إنصافها إلا عن طريق لجنة التظلمات، إذ الأصل أن تكون اللجان الطبية معتمدة في عملها على معايير محددة لمعرفة صاحب الاستحقاق الفعلي للإعاقة مع تحديد درجتها مباشرة.

وأكد أن اللجنة شددت على ضرورة وصول المنافع الاجتماعية المقررة قانونا إلى مستحقيها الحقيقيين فقط والمقدرة في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 102 مليون دينار، مع استمرار العمل على حصر مدعي الإعاقة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

أكدا أن استيضاح الوزير موضع استغراب لأنه متعلق بأمور واردة بمادة الاستجواب تحديدًا

الدمخي والعدساني: مساءلة الجبري تحقق الصالح العام.. والوزير وعد بالإصلاح ولم ينفذ

أكد النائب د.عادل الدمخي وضوح الاستجواب المقدم إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، معتبرًا أن طلب الاستيضاح الذي تقدم به الوزير دليل على عدم قراءته المحاور كما يجب.

وقال الدمخي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن استيضاح الوزير موضع استغراب لأنه متعلق بأمور واردة بمادة الاستجواب تحديدا، وقد طلب توصيات اللجنة الخاصة بالزراعة بالرغم من أنها معروفة وهذا دليل على أنه لم يطلع على هذه التوصيات ولم يعمل شيئا من أجل تنفيذها.

وأضاف أن الوزير يسأل في استيضاحه ماذا تقصد بالحيازات؟ وهي مذكورة ومحددة بأنها كل ما يتعلق بطريق السكة الحديد، معتبرًا أن ذلك نوع من المماطلة والتهرب من مواجهة الاستجواب.

وأكد الدمخي أن هناك مخالفات صارخة وجسيمة في وزارة الإعلام وهيئة الرياضة وهيئة الزراعة، معتبرًا أن الوزير إن سلم من هذا الاستجواب فسيخرج "وتوبه" مجروح، ولا أود ذلك له.

وأشار الدمخي إلى أن التحركات الآن بإيقاف برامج وعمل تفتيش والعمل على بعض المخالفات هي من بركات الاستجواب، وأنت في هذا الوقت كي يقف غدًا ويذكرها، تقول له لا "الخمال" أكبر مما نتوقع.

وأوضح الدمخي أن مشاركته في الاستجواب لا يتعلق بتوجه ليبرالي أو إسلامي بقدر تعلقه بوجود خطأ واضح، والشعب الكويتي هو الحكم، ومن يرى هذه الأخطاء والردود عليها يحكم.

وأضاف أن "سلم المخالفات في استجواب وزيري الإعلام السابقين بدأ من ٣٠ مخالفة ثم أصبحت ٦٠ والآن ٨٢ مخالفة، مؤكدًا أن الاستجواب سيبين جسامة هذه المخالفات.

وأكد أن الهدف ليس شخص الوزير الخلوق والطيب وصاحب المعاملة الحسنة، ولكن الإصلاح والخطأ ليس فيهما مجاملة، ومن صالح البلد تفعيل أدواتنا الرقابية خصوصًا في قضية الحيازات الزراعية والتي تحدث عنها الشارع.

عادل الدمخي

وقال إن "الوزير تعهد بالإصلاح ولم ينفذ ولا يوجد تحرك حقيقي بل بالعكس زاد التنفيع وشبهات فساد وهدر للأموال "والخمال" والخطأ كبير جدًا، مؤكدًا أن "الأمر فوق ما يتصوره الوزير".

من جهته طالب النائب رياض العدساني، وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بصعود المنصة وتفنيد محاور الاستجواب الأربعة، مؤكدًا أن من ضمن واجبات النواب المحاسبة والرقابة.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين أمس إن الاستيضاح الذي طلبه الوزير بخصوص الاستجواب المقدم منه والنائبين د.عادل الدمخي ومحمد الدلال بمثابة مماطلة واضحة وشراء للوقت.

ولفت العدساني إلى أن المحور الأول خاص بالحيازات الزراعية وعدم الالتزام بتعليمات لجنة الميزانيات، معتبرًا أن هناك تزويرًا في المحاضر وأنه سوف يثبت ذلك بالدليل والبرهان أثناء مناقشة الاستجواب.

وأشار إلى أن المحور الثاني الخاص بالإعلام، يتعلق بهدر لأموال الدولة وعدم التقيد بتعليمات الميزانية وتراجع بالإيرادات وزيادة بالمخالفات.

وأشار إلى أنه تم طرح الثقة بالوزير السابق من قبل 28 نائبًا، متوقعًا طرح الثقة بالوزير الحالي بنفس العدد أو أكثر لأن المخالفات في محور الإعلام ازدادت.

وأضاف أن المحور الثالث الخاص بالرياضة فهناك تلاعب بالميزانية، فقد ذكر المسؤولون أنهم خفضوا الإنفاق إلى 46 مليون دينار، معتبرًا أن هذا الكلام عار عن الصحة وأن الصرف الفعلي يبلغ 55 مليونا وتم الصرف على حساب العهد 9 ملايين دينار.

وأكد العدساني أن هناك هدرًا وسوء استغلال بالإضافة إلى التلاعب في النفرغات الرياضية.

وأما في محور الأسئلة البرلمانية فهناك مماطلة واضحة، لافتًا إلى أنه لم يتسلم الإجابة عن سؤال قدمه عن هيئة الزراعة عن إجراءات الوزارة بخصوص الحيازات الزراعية إلا بعد مرور 6 أشهر.

وبخصوص سؤاله عن وزارة الإعلام عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة حول محاور الاستجواب للوزير السابق ومتابعة الموضوع أكد العدساني أن الرد جاء غير واضح حيث ذكروا أنهم شكلوا لجنة تحقيق.

وأكد العدساني أنهم لم يبلغوه بأي إجراءات تمت في هذا الصدد توحي بتفعيل الرقابة وتحقيق الصالح العام، معتبرًا أن هذا يعد من أساليب المماطلة وشراء الوقت.

معتبرًا أن ما يجري في هذا الملف يعد «مصيبة كبرى»

السبيعي يطالب وزير الصحة بمنح أولوية العلاج بالخارج للمستحقين

الحميدي السبيعي متحدثا بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة

طالب النائب الحميدي السبيعي وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود بمعالجة ملف العلاج بالخارج ومنح الأولوية لمن يستحق فعليًا العلاج بالخارج والحد من العلاج السياحي.

وقال السبيعي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إنه وجه إلى وزير الصحة أمس واليوم عددًا من الأسئلة البرلمانية تتعلق بالعلاج بالخارج، معتبرًا أن ما يجري في هذا الملف يعد "مصيبة كبرى".

وأوضح أنه طلب من الوزير وقف العلاج السياحي لكن ذلك لم يحدث، مؤكدًا مساءلته في حال قصر في هذا الملف.

وبين أن هناك أناسًا في أشد الحاجة إلى السفر للعلاج لا ينظر لها، بينما توجد حالات غير مستحقة تحصل على ذلك، فهناك حرمان لمن انفجر في مخه أربعة شرايين في حين يرسل للعلاج من لديه تمزق بأربطة القدم!

وضرب السبيعي مثالًا لبعض الحالات التي تعطل علاجها بالخارج ومنها امرأة تعطلت 8 أشهر رغم موافقتها على سحب عينة واتضح أن الوزارة لا تمتلك الأجهزة اللازمة لسحب العينة.

وتساءل السبيعي "لمصلحة من تعطل هذه المرأة من العلاج بالخارج من أجل سحب عينة لا توجد أجهزة لسحبها داخل البلاد"؟

وأضاف "سبق أن قلت للوزير إذا لم تستطع ضبط العلاج بالخارج أوقفه فلا ندع انضباط عمل لجان العلاج بالخارج التي أعيد تشكيلها في شهر 6 الماضي لكن اللعب فيها لا يزال قائمًا على مصراعيه". وبين السبيعي أنه في انتظار الرد على أسئلته في هذا الشأن خلال أسبوعين وسيتم نشر الردود عليها.

من جهة أخرى أكد السبيعي أنه لم يتراجع عن استجوابه لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان وإنما قرر تأجيله لحين الانتهاء من الإجراءات التي ستتخذ بشأن الملاحظات المثارة في استجوابه السابق والملاحظات الحالية.

وأكد أن الوزير أبدى استعداده لمحاسبة كل مقصر وتلافي كافة الملاحظات التي أثيرت في الاستجواب السابق وكذلك موضوع منطقة رحية والإطارات الموجودة فيها والمعرقلة لمشروع جنوب سعد العبدالله السكني.

وأضاف السبيعي أنه اتفق والوزير على تقديمه كافة ما لديه من مستندات بشأن استجوابه إلى لجنة التحقيق البرلمانية ومنحه مهلة للمعالجة.

وأكد أنه إذا لم يجد تعاونًا جديًا في هذا الملف عند صدور تقرير لجنة التحقيق سيكون له موقف في دور الانعقاد المقبل، مشيرًا إلى أن هدف هذا الاستجواب ليس رأس الوزير وإنما الإصلاح.

وأوضح السبيعي أنه سينتقل قريبًا إلى منطقة رحية في جولة مع وزير التجارة لبحث الحلول المطروحة وبعضها منطقي، متمنيًا معالجة الوضع لأهميته كموقع سكني.